

ولتنسيق الأنشطة في إسرائيل والتابعة للمؤسسات والجمعيات اليهودية العاملة في تلك المجالات» (٩٤).

أما فيما يتعلق بتوسيع إطار المنظمة كي تتمكن من استيعاب « اللاصهيونيين » ، فيقول القانون : « ان دولة إسرائيل تتطلع صوب مشاركة جميع اليهود والهيئات اليهودية في بناء صرح الدولة ومساعدة الهجرة الجماعية اليها ، مثلما تعترف بالحاجة الى توحيد جميع الفئات والجيئات اليهودية لهذه الغاية . تتطلع دولة إسرائيل الى المساعي التي تبذلها المنظمة الصهيونية العالمية في سبيل تحقيق هذا التوحيد . وعندما تقرر المنظمة الصهيونية توسيع اطارها لاجل هذا الغرض ، وبعد موافقة الحكومة وتصديق الكنيست ، فان الهيئة الموسعة سوف تتمتع بالوضع الشرعي اياه والذي جرى منحه للمنظمة الصهيونية العالمية في دولة إسرائيل » (٩٥).

ومن جهة اخرى تتعهد إسرائيل بوضع ميثاق كي يوجهه الطرفان : « ان شروط الوضع الشرعي وشكل التعاون بين كل من المنظمة الصهيونية العالمية — كما تبطلها اللجنة التنفيذية الصهيونية والتي تدعى ايضا باللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية لفلسطين — والحكومة سوف يتم وضعها في ميثاق يجري ابرامه بين الحكومة واللجنة التنفيذية الصهيونية » (٩٦). ولكن القانون لا يبنسى دعوة المنظمة الى « اقصى درجة من التعاون والتنسيق مع دولة إسرائيل وحكومتها تمهيدا مع قوانين الدولة » (٩٧).

ويتنص القانون اخيرا على ان « اللجنة التنفيذية هي شخصية قانونية ويحق لها ابرام العقود والاستحصال على الاملاك والاحتفاظ او التصرف بها ، كما يحق لها ان تدخل طرفا في جميع المعاملات القانونية وغيرها » .

كانت الخطوة التالية الواجب اتخاذها عقد ميثاق بين الطرفين يتمشى مع قانون الكنيست الخاص بالوضع القانوني . ويتضمن الميثاق : (الذي وقع عام ١٩٥٤) : الصلاحيات التي تنتازل عنها حكومة إسرائيل لاناطتها باللجنة التنفيذية الصهيونية (او اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية) كما انه يحدد واجبات المنظمة الصهيونية ويرسي قواعد التنسيق بين الطرفين في المستقبل . فتنطق من الميثاق ما يلي :

ب — التشريع الاسرائيلي المتعلق بوضع المنظمة القانوني والميثاق : كان هم الحكومة الاسرائيلية الشاغل ، وخاصة بوجود بن — غوريون ، كسب اكبر قدر ممكن من الدعم اليهودي ، وكبح جماح المنظمة الصهيونية ذات المطامح الضخمة بسبب دورها السابق في خلق الدولة . ولكن مجرى الامور قلص هذه المطامح الصهيونية كما رأينا الى حجم واقعي ولم يعد بمقدور المنظمات الصهيونية الا ان تسعى الى استقلالها الذاتي (٩١). وبناء عليه ، ما كان من مصلحة بن — غوريون حسم الصراع جذريا بين الصهيونيين واليهود الامريكيين ، بل كان ما يهيمه توظيف جميع الامكانيات (حتى وان تصارعت) لصالح إسرائيل . فلم يكن عجيبا ان يغير موقفه كلما وجه كلامه الى هذا الطرف او ذاك وقد تجلى ذلك في مسألة سن التشريع المتعلق بمنح المنظمة الصهيونية وضع قانوني خاص . فبعد ان قدم مشروعا الى الكنيست بهذا الصدد وبعد ان أقرته في قراءة اولى ، سحب بندا. من المشروع المذكور واستبدله بأخر . فاماذا حصل بالفعل ؟

لقد كان المشروع الاصلى يتكلم عن المنظمة الصهيونية كمثلة للشعب اليهودي في الشؤون المتعلقة بمساعدة الدولة (تمشيا مع مقررات المؤتمر الصهيوني) . ولكن بسبب تدخل الجمعيات اليهودية الامريكية وتهديداتهم ، استبدلت عبارة « ممثلة الشعب اليهودي » بعبارة « وكالة مخولة السلطات » (٩٢). نذكر هنا على الاخص موقف اللجنة اليهودية الايركية (تشرين الاول ١٩٥٠) : « اننا نحذر دولة إسرائيل من عدم لياقة : اعطاء أي نوع من الاعتراف الديبلوماسي لاية هيئة غير حكومية ، ب) اعطاء أي وضع قانوني سياسي داخل إسرائيل لاية منظمة غير اسرائيلية او لاية هيئة غير حكومية » (٩٣).

ان عبارة « وكالة مخولة السلطات » تجرد المنظمة من اية صفة تمثيلية وتجعلها مجرد أداة . على كل حال ، نذكر هنا بعض ما ورد في القانون (وقد أقرته الكنيست نهائيا في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٢) :

« تعترف دولة إسرائيل بالمنظمة الصهيونية العالمية على انها الوكالة المخولة السلطات والتي سوف تتابع اعمالها في دولة إسرائيل لاستيطان البلاد وتنميتها ، ولاستيعاب المهاجرين من الشتات ،